الأمم المتحدة
A/CONF.216/PC/11
ريو +٢٠
مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة
Distr.: General
29 May 2012
Arabic
Original: English

ريو دي جانيرو، البرازيل
٢٠-٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة
الدورة الثالثة
ريو دي جانيرو، ١٣-١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٢
البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت*
مسائل أخرى

رسالة مؤرخة ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٢ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالوكالة للبعثة الدائمة لهولندا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه موجز المناقشات التي أجريت في لاهاي، هولندا، يومي ١١ و ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢، في الاجتماع التشاوري لقطاعي الأعمال والصناعة مع الحكومة والمجتمع المدني حول موضوع ”تحقيق نمو شامل وأخضر“ (انظر المرفق).

أكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة في إطار البند ٥ من جدول أعمال الدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

(توقيع) بيتر **فان دير فليت**
نائب الممثل الدائم
القائم بالأعمال بالنيابة

* A/CONF.216/PC/10.

060612 060612 12-35313 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٢ الموجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالوكالة للبعثة الدائمة لهولندا لدى الأمم المتحدة

موجز المناقشات[1] التي أجريت في لاهاي، هولندا، يومي ١١ و ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢ في إطار الاجتماع التشاوري لقطاعي الأعمال والصناعة مع الحكومة والمجتمع المدني حول موضوع "تحقيق نمو شامل وأخضر"

١ - في ١١ و ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢، نظمت الحكومة الهولندية، بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، وشبكة الأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة، اجتماعا تشاوريا لقطاعي الأعمال والصناعة مع الحكومة والمجتمع المدني ضمن إطار مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠) حول موضوع ''تحقيق نمو شامل وأخضر''. ورحب وزير الشؤون الأوروبية والتعاون الدولي، بن نابن، بقدوم أكثر من ٣٠٠ من القادة من الأوساط الحكومية وقطاعي الأعمال والصناعة والمجتمع المدني والمجموعات الرئيسية الأخرى، إلى لاهاي لمناقشة دور قطاعي الأعمال والصناعة في تقديم الحلول التي يمكن أن تروج لتحقيق اقتصادات شاملة وخضراء. وركزت المشاورات على ستة مواضيع رئيسية في سياق المؤتمر وما بعده هي التالية: (أ) التحول إلى اقتصاد شامل وأخضر؛ (ب) الشفافية والمواءمة؛ (ج) إدارة التنمية المستدامة؛ (د) كفاءة وإدارة الموارد المائية؛ (هـ) النماذج المبتكرة للتمويل؛ و (و) دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلاسل الأنشطة العالمية المولدة للقيمة.

الرسائل الرئيسية الموجهة إلى المؤتمر

(أ) الحاجة الملحة إلى تحلي صانعي القرار السياسي بروح قيادية قوية ومتجددة. ويجب على المؤتمر أن يسلط الضوء على الدور الأساسي للقطاع الخاص في التنمية المستدامة، سواء من خلال المستثمرين أو أرباب العمل أو الزبائن أو المنتجين؛

(ب) التزام أوساط الأعمال بمواصلة تطوير نماذج مستدامة وشاملة ومبتكرة في تسيير الأعمال، بما يشمل المقاييس وتدابير المحاسبة والإبلاغ، سواء بشكل مستقل أو من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وتعكف أوساط الأعمال بشكل متزايد على ضمان الإنتاج المستدام وكفاءة الموارد والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، جاهدة في الوقت نفسه من أجل توفير ظروف عمل لائقة لجميع الجهات المعنية بسلاسل الإمداد الخاصة بهم؛

(١) هذه الوثيقة هي موجز للمناقشات التي أجريت في لاهاي يومي ١١ و ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢. وهي لا تعكس مواقف رسمية متفق عليها للمنظِّمين.

(ج) بغية مضاعفة إسهام القطاع الخاص في تحقيق النمو الشامل والأخضر، تهيب أوساط الأعمال بالحكومات إلغاء أو خفض التعرفات الجمركية والحواجز غير الجمركية على الاتجار بالمنتجات المنتَجة بطريقة مستدامة، وتشجيع استثمار القطاع الخاص في التنمية المستدامة واستحداث أطر للسياسات المؤاتية؛

(د) إن الانتقال في الوقت المناسب إلى النمو الأخضر الشامل يعتمد بقوة على تحقيق تعاون أوثق بين الحكومات على جميع الصعد ومع قطاعي الأعمال والصناعة، والمجتمع المدني وسائر المجموعات الرئيسية؛

(هـ) لا يمكن لأوساط الأعمال أن تزدهر في مجتمع فاشل ولا يمكن للمجتمع أن يحقق الاستدامة ما لم توفر له أوساط الأعمال الحلول، وما لم توفر له الحكومات بيئات قائمة على سياسات ثابتة ودائمة.

٢ - وللقطاع الخاص دور رئيسي في المساعدة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك القضاء على الفقر. وقد سبق لعدد متزايد من الشركات في جميع أنحاء العالم أن وضعت الاستدامة في طليعة استراتيجياتها باعتبارها عنصرا أساسي في نماذج الأعمال الخاصة بها. وهي تعي الطابع الملحّ الذي يستلزمه العمل على مواجهة التحديات البيئية والاجتماعية والاقتصادية العالمية. وينبغي لجميع الجهات الفاعلة بذل جهود للتوفيق بين الحاجة إلى اتخاذ تدابير قصيرة ومتوسطة الأجل مقترنة بتغييرات منظومية طويلة الأجل. وعليه، فإن المشاركة الفعالة للقطاع الخاص في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ستكون حيوية لإنجاح المؤتمر ولتنفيذ نتائجه.

٣ - وعلى مدى يومين، تبادل المشاركون في لاهاي خبراتهم السابقة وأفضل الممارسات وما يصادفونه حاليا من تحديات وما يقترحون القيام به لمواجهتها. وبالاستناد إلى المعارف والخبرات الجماعية للمجموعة المشاركة، وإلى شبكات اتصالهم الواسعة، خلص المشاركون إلى الاستنتاجات التالية:

(أ) سيواصل كبار رجال الأعمال العمل بشكل سريع وحاسم لدفع عجلة التقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة، والدعوة إلى التعاون من جانب الحكومات وغيرها من الجهات المعنية؛ فما هو على المحك اليوم هو أهم من أن ينتظر التفاوضَ على الاتفاقات العالمية والاتفاقَ بشأنها؛

(ب) لقد تحقق الكثير في السنوات الـ ٢٠ الماضية. ويجب الآن التعجيل في الانتقال إلى مستقبل مستدام كيما يتمكن ٩ مليارات نسمة من العيش حياة جيدة ضمن حدود هذا الكوكب بحلول عام ٢٠٥٠. لذا يجب استنباط الحلول وتطويرها والارتقاء بها لمواجهة التحديات المتزايدة، وهو أمر لا يمكن القيام به إلا من خلال تضافر جهود مجموعات الجهات المعنية، ولا سيما صانعو القرار السياسي والمنتجون والمستهلكون؛

(ج) إن التحدي الأكبر الذي يواجهنا هو بناء الثقة بين جميع الجهات المعنية وتوعيتها. فثمة حاجة ملحة إلى دفع العمل التعاوني في اتجاه النهوض بالنمو الاقتصادي والعمل في الوقت نفسه على تعزيز حماية البيئة والتقدم الاجتماعي. ويمكن لجميع الجهات المعنية أن تسهم في استنباط الحلول وتنفيذها، كما يجب عليها إيجاد سبل للعمل معا. فنماذج النمو الماضية لن تحقق الاستدامة المتوخاة؛

(د) إن المؤتمر يتيح فرصة لزرع الثقة في القطاع الخاص على وجه الخصوص، مما يدعم الجهود الرامية إلى زيادة الاستثمار وتوجيه الابتكار نحو خضرنة جميع الاقتصادات؛

(هـ) لقد حددت الحكومة الهولندية والاتحاد الأوروبي الخطوط العريضة لضرورة وضعَ خطة تتضمن خريطة طريق لتحقيق الاقتصاد الأخضر وتنميةَ القدرات كوسيلة لتحديد بماذا يمكن أن تساهم مختلف الجهات الفاعلة، وأين ومتى وكيف. وقد حظيت هذه الأفكار بدعم قادة من مختلف أنحاء منظومة الأمم المتحدة:

> يجب أن يخرج مؤتمر ريو+٢٠ بخريطة طريق للمستقبل الذي نريده – نريده مستقبلا ينعم بالسلام والدينامية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، وبرفاه اجتماعي شامل وبيئة صحية ومنصفة للأجيال الحاضرة والمقبلة، يمكن فيه لكلٍ من النساء والرجال، والفتيان والفتيات، أن يسهموا في التنمية ويستفيدوا منها على قدم المساواة.

إن ”رؤية ٢٠٥٠“[٢] التي طرحها المجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة، ومسودة قيادة استدامة الأعمال التجارية[٣] التي وضعها الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، والشروط العشرة لتحقيق الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر التي حددتها غرفة التجارة

(٢) متاح على www.wbcsd.org/vision2050.aspx.

(٣) متاح على www.unglobalcompact.org/HowToParticipate/Business_Participation/blueprint_for_corporate_sustainability_leadership.html.

الدولية[٤] توفر مداميك يمكن البناء عليها في وضع خريطة طريق تحقق التنمية المستدامة، تتضمن برامج أساسية لبناء القدرات؛

(و) هناك وفرة من المعارف التي ينبغي تبادلها بين الجهات المعنية. لذا يجب تعزيز هذا التبادل عبر الحدود والمناطق الإقليمية والقطاعات والمنظمات. ويمكن لوضع نماذج عن الأعمال التجارية الشاملة والمستدامة وعن كفاءة استخدام الموارد والتقنيات المبتكرة أن يعجِّل في وتيرة تحقيق النمو الأخضر الشامل. ويمكننا البدء في التوفيق بين المفردات المختلفة التي تستخدمها مجموعات الجهات المعنية وفي استحداث آليات لتيسير بناء القدرات.

٤ - وترد أدناه ثلاثة مجالات تتطلب اهتماما فوريا هي الابتكار والتعاون والحكم:

(أ) **الابتكار** - إن الجمع بين النهج الجديدة المتبعة في مقاربة الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة ستدفع بعجلة الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر:

'١' ينبغي للحكومات أن تعزز أطر السياسات المؤاتية لتحقيق نمو شامل وأخضر، بما يركز انتباها خاصا على التكنولوجيا والابتكار والاستثمار والبحث والتطوير وإزالة الحواجز من أمام التجارة. فالسياسات الواضحة والحكم السليم وتوفير القطاع العام الدعم المالي لاستثمارات القطاع الخاص (مثل تقاسم المخاطر في المراحل الأولى الحرجة، والتمويل التحفيزي)، ستدعم التعاون الإنمائي والنمو الاقتصادي في البلدان النامية؛

'٢' وكمثال على تطبيق ذلك في بلد متقدم النمو، بدأت الحكومة الهولندية اتباع مقاربة جديدة قائمة على الطلب تستند إلى التعاون والابتكار. ووُضعت خطة متكاملة شملت تسعة قطاعات أساسية، بينها الزراعة والطاقة والمياه والخدمات اللوجستية. وتشمل مجالات التركيز تنمية المعارف، والتكنولوجيا والابتكار (عبر إسهامات تعاونية من قبل رجال الأعمال ومؤسسات الأبحاث والحكومات)، والصلات بمجالات السياسات الأساسية (التعليم، والتعاون من أجل التنمية، والمعلومات والاتصالات). ويمكن اعتماد مقاربة مماثلة في بلدان أخرى؛

'٣' تلتزم أوساط الأعمال بمواصلة الابتكار بما يأتي بالحلول للسوق الداعمة للنمو الشامل والأخضر؛

---

(٤) انظر http://basd2012.org/wp-content/themes/basd/img/pdf/BASD-inputToRio+20-Nov1.pdf و http://iccwbo.org/uploadedFiles/7%2010%20Conditions%20Green%20Economy_FINAL.pdf.

'٤' لا يزال التمويل يمثل تحديا كبيرا. وللحكومات دور في إدارة الصناديق المؤسسية وتشجيع المستثمرين (مثل المصارف وصناديق المعاشات التقاعدية والمؤسسات المالية وشركات الاستثمار) بما يجعل استثماراتها وحافظات قروضها أكثر اخضرارا وشمولا؛

'٥' ستكون كفاءة استخدام الموارد عاملا رئيسيا في تلبية الطلب على الغذاء والأعلاف والألياف والطاقة الحيوية/الوقود والمنتجات الحيوية في المستقبل. لذا ينبغي إيلاء الأولوية لاسترداد الموارد (كالمغذيات) وإعادة استخدام المياه. وسيستلزم تحقيق ذلك الاستثمارَ في مجالي البحث والتطوير وتطوير البنى التحتية على نطاق واسع بغية زيادة الكفاءة (مثل الحد من خسائر ما بعد الحصاد، وجمع مياه الصرف الصحي وتحسين معالجة المياه)، ووضع سياسات اقتصادية متسقة تضمن قيام السوق بمهامها بشكل مستدام. وسيكون التخطيط المتكامل لاستغلال الأراضي حيويا لضمان زيادة إنتاجية الموارد؛

'٦' من الضروري استحداث منظومة برامجيات عالمية لتبادل المعارف وتطوير التقنيات ونقل المهارات اللازمة، دعماً للابتكار. كما سيلزم بناء القدرات وإيجاد نُظُم لدعم نشر التكنولوجيا القائمة والناشئة، ولا سيما في أقل البلدان نموا. ويمكن لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن يضطلع بدور هام في هذا المجال؛

(ب) **التعاون** – لقد بدا واضحا خلال الاجتماع التشاوري بروز منحى لإنشاء شراكات بين جهات معنية متعددة يمكن أن تتخذ أشكالا مختلفة عدة، فمنها الكبير والصغير، كما تبيَّن أن هذه النماذج الجديدة ستعمل على دفع عجلة التحول إلى الاقتصاد الأخضر الشامل:

'١' إن تضافر الجهود والالتزام في مجال ''الاتفاقات الخضراء'' وفي الشراكات بين القطاعين العام والخاص هو أسرع طريقة لتحقيق رؤية تتيح لـ ٩ مليارات شخص العيش حياة جيدة في حدود هذا الكوكب بحلول عام ٢٠٥٠. وستتطلب هذه الحلول التحلي بالشفافية وتبادل المعارف والمشاركة في تحمل المخاطر؛

'٢' يجب على نماذج التعاون الجديدة أن تجمع الوزارات الحكومية، وغيرها من الهيئات العامة والمتعددة الأطراف، والشركات بكل أحجامها، وغيرها من

الجهات المعنية، من أجل المواءمة بين الحوافز دعماً لاتباع مقاربةٍ منهجية لتحقيق الاستدامة. فعلى سبيل المثال، يمكن تحقيق قدر كبير من أوجه التآزر جراء تنسيق الاستثمارات في مجالات الطاقة والزراعة والمياه على نحو يراعي الضغوط التي يحملها المناخ. ويمكن للدعم المقدم لابتكار وتمويل التقنيات الجديدة ونماذج الأعمال التي أثبتت كفاءتها في استخدام الموارد التجارية، الجاري استكشافها حاليا من قبل العديد من أوساط الأعمال الفاعلة، أن يساعد في رفع مستوى هذه التقنيات والنماذج؛

'٣' إلزامية الطابع الشامل: يشير كل من ''رؤية ٢٠٥٠''(٥) للمجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة، ومبادئ تمكين المرأة للاتفاق العالمي للأمم المتحدة، إلى أهمية تمكين المرأة اقتصاديا. وتعكف حاليا الشركات الرائدة والحكومات على تشجيع عمليات الشراء الذكية، بإضافتها الطابع ''الجنساني'' و ''الأخضر'' إلى معايير الشراء من أجل توفير الحوافز للموردين. ومع ذلك، ونظرا للتحيز المنهجي ضد الطابع الشامل، ينبغي النظر في أساليب وتدابير جديدة لضمان استفادة المرأة والشباب وسكان الشعوب الأصلية والفئات السكانية المحرومة والفئات المهمشة الأخرى، على نحو منصف من عملية التحول إلى الاقتصاد الأخضر الشامل والمساهمة فيها؛

'٤' يمكن لسلاسل الأنشطة المولِّدة للقيمة المستدامة التي تعزز الشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة أن تعمم منظور النمو الأخضر الشامل. فالشركات الصغيرة والمتوسطة تشكل جزءا من سلاسل القيمة والتوريد العالمية بوصفها شريكة للشركات الأكبر حجما أو موردة لها أو من الموزعين التقليديين لمنتجاتها ومصدرا هاما للعمالة والابتكار. لذا يجب على أطر السياسات دعم الجهود الرامية إلى خضرنة جميع سلاسل الأنشطة المولِّدة للقيمة، بما في ذلك تعزيز الدعم المقدم إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

'٥' يؤدي المستهلكون دورا هاما في دفع عجلة الاقتصاد الأخضر الشامل. وكما يعتقد الفريق الرفيع المستوى المعني بالاستدامة العالمية التابع للأمين العام، يتعين على الحكومات وأوساط الأعمال تمكين وتشجيع الناس على

(٥) متاح على www.wbcsd.org/vision2050.aspx.

اتخاذ خيارات قابلة للاستمرار. وعليه، فمن الحيوي، تحقيقا للاستدامة الطويلة الأجل، تشجيع الاستهلاك والإنتاج المستدامين والتأثير على ما يفضله المستهلكون؛

(ج) **الحكم** – من الضروري إنشاء نماذج حكم وأطر مؤسسية توفر سياقا للجهات المعنية يمكِّنها من الاضطلاع بمسؤولياتها المشتركة في الاقتصاد الشامل الأخضر والإبلاغ عنها وضمان التنسيق المستمر في تنفيذ السياسة العامة:

'١' وجوب تطابُق الأطر المؤاتية مع الطبيعة المتكاملة للتحديات التي نواجهها، بما يوفر سياسات متكاملة ومكمِّلة لدعم نظام معقد يأتي بالحلول. وينبغي لهذه الأطر أن تدعم آليات السوق وتوفر الحوافز اللازمة للإقلاع عن أنماط العمل المعتاد وتوليد زخم جديد نحو النمو الشامل والأخضر؛

'٢' ضرورة زيادة إدماج مفاهيم الاستدامة في النشاط الاقتصادي السائد، بما في ذلك قياس أداء الاستدامة والإبلاغ عنه لدى المؤسسات الخاصة والعامة. فبغية التمكن من تطبيق مراحل الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر يجب وضع مؤشرات ومقاييس وتدابير محاسبة كما يجب الكشف والإبلاغ بشكل مناسب بما يتماشى مع المنطق الاقتصادي ويتصدى للعوامل الخارجية الاجتماعية والبيئية. وقد حققت أوساط الأعمال بالفعل مساهمات كبيرة في هذا المجال وينبغي للإطار السياساتي أن يستند إلى مجموعة واسعة من الأدوات والتطبيقات الموجودة لقياس الآثار البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحكم، والمساعدة في تقييم تدابير الاستجابة، كتلك التي دعا إليها كلٌّ من الاتفاق العالمي للأمم المتحدة أو مبادرة الإبلاغ العالمية أو غرفة التجارة الدولية أو المجلس الدولي للإبلاغ المتكامل أو النهُج القطاعية (مثل ''الرعاية المسؤولة'' للصناعات الكيماوية أو ''مبادرة استدامة الأسمنت'' للمجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة). ويجب للجهات الفاعلة الاقتصادية الرئيسية الأخرى، بما فيها المؤسسات العامة والهيئات البلدية وشركات القطاع العام، أن تعتمد نُهُجا مماثلة. وفي الوقت نفسه، ينبغي مواءمة نهج مماثلة مع العمل الهام الجاري حاليا لتطوير وتنسيق المعلومات المتعلقة بالاستدامة على مستوى المنتَج (مثل العمل الذي يقوم به ''اتحاد الاستدامة'') ومع الجهود المبذولة لقياس التقدم المحرز في تحقيق التنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والدولي. وفي هذا الصدد، دعا ائتلاف من

المستثمرين ومجموعات أخرى من الجهات المعنية الممثَّلة في لاهاي إلى وضع إطار سياساتي عالمي يطلب من جميع الشركات الخاصة الكبيرة والمدرجة في قائمته أن تنظر في قضايا الاستدامة وأن تدمج المعلومات المتعلقة بالاستدامة في دورة الإبلاغ. وهم يعتبرون هذا الأمر خطوة أساسية نحو دمج الإبلاغ في مجالات الاستدامة والشؤون المالية والحكم والإدارة، ودليلا على الصلة بين استراتيجية المؤسسة والحكم والأداء المالي والسياق الاجتماعي والبيئي والاقتصادي الذي تعمل فيه؛

'٣' يجب على أي إطار حكم يُعتمد مستقبلا أن يعمل على استيعاب الآثار الخارجية على جميع المستويات، على نحو يؤكد ''قياسَ كل ما هو قيِّم''. ويمكن لسعر كربون مرتفع بما فيه الكفاية، ولآليات تسعير قائمة على السوق متصلة بندرة الموارد والتأثيرات البيئية أن توفر حوافز للاستثمار في كفاءة استخدام الموارد والمعالجة البيئية والتنمية المستدامة بصفة عامة. فلم يعد في الإمكان اعتبار الموارد الطبيعية ''مجانية''، لا سيما المحدودة منها؛

'٤' يجب على الأطر السياساتية المؤاتية ومهام الحكم أن تشجع الشراكات بين القطاعين العام والخاص وتدعمها وتعمل على ضمان استمراريتها؛

'٥' إن أوساط الأعمال ترحب بأن تنخرط بفعالية أكبر في صياغة الإطار الإنمائي لمرحلة ما بعد عام ٢٠١٥ في ما يتصل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة.

٥ - لقد عُقد هذا الاجتماع التشاوري بهدف تقديم إسهامات بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، خلال انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في ريو دي جانيرو، البرازيل، من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، على أن يُنظر في خلاصات هذه الدورات في عملية التداول في المؤتمر تمهيدا لاستخدامها للدفع في اتجاه اتخاذ إجراءات محددة في فترة ما بعد المؤتمر.

٦ - يتعين على القطاع الخاص والقطاع العام والمجموعات الرئيسية الأخرى العمل معا لمواجهة التحديات التي نصادفها. ورغم تشابك التحديات والحلول، يمكن تحقيق تقدم كاف عن طريق التعاون. والمؤتمر يتيح فرصة لتعزيز التعاون المبتكر بين مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة بغية النهوض بالاستدامة على نطاق كوكبنا.

٧ - وبتوفير الأطر والضمانات والحوافز المؤاتية الصحيحة يمكن توجيه القوة الاستثمارية للقطاع الخاص نحو إحداث تغيير منظومي لصالح الاستدامة. ويتطلب ذلك ضرورة أن تفضي

نتائج المؤتمر إلى تحفيز الابتكار والتعاون والحكم من خلال تعزيز الأطر السياساتية (على كل من الصعد المحلي والوطني والدولي) باعتبارها مسألة ملحة.

الفريق الرئيسي المعني بالأعمال التجارية والصناعية

شبكة الأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة ائتلاف من المجموعات التجارية الدولية الرائدة الملتزمة بالتنمية المستدامة سعياً إلى تحقيق الهدف الشامل وهو تعزيز إسهام مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في الأسواق المستدامة والشاملة. وشبكة الأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة هي الجهة المنسقة الرسمية التابعة للأمم المتحدة لشؤون الأعمال التجارية والصناعة في ريو+٢٠. لمزيد من المعلومات، انظر www.basd2012.org.